القائمة للعام ١٩٦٧.

«ثانياً: لا يمكن ان تكون الاراضي في حيازة طرف واحد عندما تتحدد مسائل المياه والكهرباء والاتصالات على اساس اقليمي.

«ثالثاً: يمكن فصل الحقوق السياسية والمواطنية والحكم الذاتي والاعتراف الدولي عن حق المطالبة بالاراضي.

«رابعاً: يمكن ان يقام، في المستقبل، نوع من الكونفدرالية بين اسرائيل والفلسطينيين والاردن، وربما مصر، لأن ذلك ضروري، لا بل محتّم.

«خامساً: بقليل من الابداع، يمكن بلورة مزيج جديد للسيادة قد يساعد في دفع عملية السلام الى امام؛ كما ان الربط بين الارض والسلام يجب الاّ يرتكز على موضوع رسم الحدود، بل على طريقة توزيع المسؤوليات» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٣/٦).

في اعتقاد بعض المراقبين، ان شولتس اطلق فكرة تثير الشكوك، مبهمة ظاهرياً، وخطرة ضمنياً. وهي النقطة الخامسة. فالواقع يؤكد ان شامير هو الذي رفض، بصورة قاطعة، مبدأ مقايضة الارض بالسلام، واحتفظ بحقه في تفسير قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كما يشاء، اضافة الى قناعته الراسخة بأن الهجرة اليهودية الكثيفة الى اسرائيل تحتاج هذه الاراضي. امّا النقطة الاخرى التي اخطأ شولتس في افتراضها، او غلّفها بالغموض المتعمّد، فهي تتعلق بفكرة «ترابط» المرحلة الانتقالية مع ضمان بداية التفاوض على الوضع النهائي للارض المحتلة. صحيح ان شولتس نفسه هو صاحب فكرة الترابط المضمون ببرنامج زمني، لكن بيكر تملّص من هذا الالتزام المطلق، ويحاول ان يراعي اصرار شامير على فصل الامرين، من خلال حصر المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، في خانة الانتخابات في الارض المحتلة. وهنا تبرز خصوصية اطروحات شولتس التي تدقّ في عصب المفاهيم المنتظرة لمواضيع جذرية، مثل الحقوق السياسية والسيادة والحكم الذاتي ومقايضة الارض بالسلام، في هذه المرحلة الانتقالية، بالمفاوضات على الوضع النهائي للارض المحتلة (راغدة درغام، الحياة، ١٠ ـ ١٩٩٠/٣/١١).

على الرغم من ذلك، فقد ذكرت مصادر رسمية اميركية ان واشنطن لن ترغم تل ـ ابيب على قبول مبدأ مقايضة الارض بالسلام قبل بدء جلسات الحوار في القاهرة، وحذّرت الفلسطينيين من الاصرار على ذلك. وادّعت المصادر بأن توقّع الفلسطينيين قبول اسرائيل بهذا المبدأ هو «غير عملي». واشارت الى ان هذه المسألة كانت محل نقاش في الاوساط الاميركية المعنيّة مباشرة بعملية السلام بين تيارين: الاول يدعو الى ارغام اسرائيل على قبول مبدأ الارض في مقابل السلام قبل بدء الحوار؛ والثاني يدعو الى تأجيله الى ما بعد الحوار بأمل اقناع اسرائيل به لاحقاً (**توماس فريدمان، انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٧ ـ ١٩٩٠/٣/١٨). وكشفت المصادر عن ان المسؤولين الاميركيين بدأوا بالبحث في هذه المسألة مع بعض الشخصيات الفلسطينية في الارض المحتلة، المرشحة للمشاركة في الوفد، من الذين التقوا بهم، مؤخراً، انْ في القدس او في واشنطن، مثل رضوان ابو عياش الذي اجتمع، مطلع الشهر الماضي، بمدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، دنيس روس، ومساعد الوزير لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. ونسبت مصادر مطلعة لأبي عياش قوله انه مستعد للمساهمة في الحوار مع الاسرائيليين، حتى في حال رفضهم مبدأ الارض في مقابل السلام (القبس، الكويت، ١٩٩٠/٣/٦).

حول طبيعة الوفد الفلسطيني المقترح، قالت المصادر الاميركية، ان الاتصالات الاسرائيلية ـ المصرية، باتت تتركز على «المعايير» المطلوب توفّرها في اعضاء الوفد وليس اسماء الاعضاء. وبعد تحديد هذه «المعايير»، تقوم مصر، بالتنسيق مع المنظمة، بالاعلان عن اسماء الوفد الذين يتمتعون بهذه «المعايير» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، فقد كشفت مصادر فلسطينية عمّا تضمّنته المقترحات الاميركية من «صيغة تسوية» تتعلق بنوع التمثيل الفلسطيني، وافادت بأن هذه المقترحات، التي وافقت المنظمة عليها، هي: اولاً، يحق للوفد الفلسطيني الى محادثات القاهرة «التشاور مع اي طرف عربي»؛ ثانياً، يستقبل عرفات الوفد الفلسطيني في القاهرة قبل بدء المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي؛ ثالثاً، يضم